مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثانية والستون

الجلسة ٥٧٢٩

الجمعة، ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٧، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيد غاياما	(الكونغو)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شركن
	إندونيسيا	السيد كليب
	إيطاليا	السيد مانتوفاني
	بلجيكا	السيد بيلي
	بنما	السيد سولير توريخوس
	بيرو	السيد فوتو – برناليس
	جنوب أفريقيا	السيد سانغكو
	سلوفاكيا	السيد ماتولاي
	الصين	السيد وانغ غوانغيا
	غانا	السيد كريستشين
	فرنسا	السيد ريبيز
	قطر	السيد النصر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

07-45558 (A)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل العراق يطلب فيها دعوته إلى المشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، توجيه دعوة إلى ذلك الممثل للمشاركة في النظر في هذا البند بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود أي اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد البياتي (العراق) مقعدا إلى طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): سيبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2007/482 التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من إيطاليا وبنما وسلوفاكيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية. وأود أن أوجه انتباه الأعضاء أيضا إلى الوثيقة S/2007/481 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من ممثل العراق، يحيل بها رسالة من وزير خارجية العراق.

أرحب بمشاركة الأمين العام، سعادة السيد بان كي - مون، في جلسة هذا الصباح.

وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي يشارك فيها السفير إمير جونز باري في جلسات المجلس بوصفه ممثلا دائما للمملكة المتحدة، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب له باسم أعضاء المجلس عن تقديرنا له كزميل وكصديق. لقد مثل السفير جونز باري المملكة المتحدة في مقر الأمم المتحدة منذ تموز/يوليه ٢٠٠٣، وهي فترة اتخذ خلالها مجلس الأمن كثيرا من القرارات الهامة. وسنذكره سفيرا وافر النشاط ترأس بنجاح عدة بعثات إلى مختلف بقاع أفريقيا، كما قاد جولات كثيرة من المفاوضات المتعلقة بمشاريع قرارات صعبة ودقيقة، أحدثها القرار ١٧٦٩ (٢٠٠٧)، الذي يأذن بإنشاء عملية الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المختلطة في دارفور، ومشروع القرار الذي نحن بإزاء البت فيه صباح اليوم.

وإني وأعضاء المجلس الآخرين إذ نودع السفير جونز باري وداعا حارا لنرجو له كل التوفيق فيما يضطلع به من أعمال جديدة.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار الآن للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إندونيسيا، إيطاليا، بلجيكا، بنما، بيرو، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، الصين، غانا، فرنسا، قطر، الكونغو، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (تكلم بالفرنسية): نتيجة التصويت ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

أعطي الكلمة الآن للأمين العام، سعادة السيد بان كي - مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أشترك في هذه الجلسة الهامة التي يعقدها مجلس الأمن صباح اليوم عن الحالة المتعلقة بالعراق. وأرحب بالقرار الذي اتخذه المجلس اليوم بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وتعزيزها، وذلك من خلال اعتماده بالإجماع القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

إن على الأمم المتحدة التزاما عميقا بمساعدة شعب العراق، ومن دواعي سروري أن تتاح لي الفرصة الآن لتعزيز مساهماتنا حيثما أمكن في مجالات شديدة الأهمية كالمصالحة الوطنية والحوار الإقليمي وتقديم المساعدات الإنسانية وحقوق الإنسان.

وعلى العراقيين تقع مسؤولية أن يحققوا لأنفسهم مستقبلا ينعمون فيه بالسلام والازدهار، وعلى المجتمع الدولي أن يقدم الدعم لجهودهم.

وتتطلع الأمم المتحدة إلى العمل في شراكة وثيقة مع قادة العراق وشعبه على استكشاف الكيفية التي يمكننا بها زيادة مساعداتنا بموجب أحكام هذا القرار. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن عميق تقديري واحترامي لشعب العراق وحكومته لما يبديانه من شجاعة في جهودهما لجعل بلدهما أكثر استقرارا وديمقراطية ورخاء.

وإذ نتذكر زملاءنا الذين قضوا نحبهم في بغداد منذ أربع سنوات، أغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تقديري للرجال والنساء الشجعان الذين ما انفكوا يخدمون الأمم المتحدة في العراق. وستظل سلامتهم وأمنهم اعتبارا رئيسيا لدينا في انطلاقنا قدما إلى الأمام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد خليل زاد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرب عن ترحيبي الحار بالأمين العام وأن أشكره على بيانه.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن عميق امتناني وصادق شكري للسفير جونز باري على تعاوننا معا في مجلس الأمن. وسنفتقده كثيرا. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بالسفير ريبير. وأتطلع إلى العمل معه ومع بقية أعضاء البعثة الفرنسية في المسائل الكثيرة المعروضة على المجلس.

إن اعتماد المجلس اليوم قراره بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق يمثل مرحلة جديدة هامة من مراحل الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في العراق. فهو يوسع نطاق مشاركة الأمم المتحدة من ثلاثة أوجه.

الأول أنها ستقدم مزيدا من المساعدة لشعب العراق ولحكومته فيما يتعلق بالمصالحة الداخلية انتهاء بها إلى عقد ميثاق وطني. وواضح أن المسؤولية عن المصالحة الداخلية تقع على عاتق الشعب العراقي والحكومة العراقية، ولكن الأمم المتحدة يمكنها أن تقدم الدراية الفنية في مجالات محددة للمساعدة في هذه العملية.

ثانيا، يمكن للأمم المتحدة أيضا أن تعين على تعزيز التفاهم الإقليمي الذي يدعم المصالحة العراقية. وتمثل هذه الولاية المستكملة خطوة هامة أخرى على الطريق إلى زيادة الدعم المقدم للعراق من المنطقة ومن المجتمع الدولي. وقد بدأت هذه العملية بالفعل بالاجتماعات التي عُقدت في بغداد وشرم الشيخ وغيرهما.

ثالثا، سوف تساعد الأمم المتحدة، كما قال الأمين العام، على حشد الموارد لمساعدة العراقيين المتأثرين بالأزمة الإنسانية. ويقدم موظفو الأمم المتحدة في العراق في وفائهم بالمهام المبينة في هذا القرار، كما قدموا، وكما سيقدمون،

إسهاما ذا أهمية حيوية لاستقرار العراق في المستقبل، ونحن نقدر أعمق التقدير ما يبذلونه من تضحيات وما يظهرونه في العمل من تفان وإنكار للذات. والولايات المتحدة، باعتبارها جزءا من القوات متعددة الجنسيات في العراق، ستسهم بقسطها لكفالة الوفاء باحتياجات الأمم المتحدة في مجالي الأمن والموارد، حتى يتسنى الاستخدام الكامل لخبرة الأمم المتحدة بغية المساعدة في مواجهة التحديات في العراق.

ونحن ممتنون فعلا للدور المتعاظم الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة الشعب العراقي على بناء مستقبله. غير أنني أود أن أكون واضحا. فالولايات المتحدة ستواصل الاضطلاع بجميع مسؤولياتها لمساعدة حكومة العراق وشعبه. ونحن نكرس أنفسنا تكريسا كاملا لتحقيق النجاح في العراق، والتزاماتنا إزاء العراق، والمنطقة، والأمم المتحدة وباقي المجتمع الدولي ما زالت قائمة.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى الوقوف جنبا إلى جنب مع الشعب العراقي من أجل عراق مستقر وآمن يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه، ونعتزم مواصلة بذل جهودنا الكبيرة للإسهام في بناء ذلك العراق الجديد ومساعدة العراقيين في التغلب على تحديي التعصب الطائفي والإرهاب.

ومما لا شك فيه أنه كانت لنا في المجتمع الدولي خلافات بشأن العراق. وعلى الرغم من تلك الخلافات، أعتقد أننا جميعا نتشاطر الرؤية ذاتها لمستقبل العراق. ومن الواضح أن الأمر كذلك اليوم. فقرار اليوم الاستشرافي، الذي اتخذه مجلس الأمن بالإجماع، يشكل مؤشرا هاما إلى أن الصفحة قد طويت. والقرار يؤكد الاعتقاد السائد على نطاق واسع بأن ما يقع في العراق ليس له تداعيات استراتيجية على المنطقة فحسب، بل على العالم بأسره. وأشكر زملائي أعضاء مجلس الأمن على التزامهم بشعب العراق وبالدور الهام للأمم المتحدة.

ونأمل أن يشكل قرار اليوم بداية لتعزيز الدعم الدولي لحكومة العراق وشعبه. والولايات المتحدة على استعداد للعمل مع بلدان أخرى في المنطقة وغيرها من المناطق لدعم حكومة العراق وشعبه وهما يقومان ببناء مجتمع ديمقراطي، ومزدهر، ومستقر.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أرحب بالتصويت بالإجماع على القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) وبالبيان الذي أدلى به الأمين العام.

إن تحقيق النجاح في العراق سيرتهن بجهد جماعي من جانب المجتمع الدولي برمته. وسيقوده العراق، بدعم منا، في الأساس عن طريق العهد الدولي مع العراق. وقد استمعنا لتقييم صريح وشامل عن التقدم المحرز من نائب رئيس الوزراء صالح في ٢٠ تموز/يوليه. والمملكة المتحدة، من جانبها، ستظل تقف إلى جانب العراق وقفة الصديق الحميم، وكما عبر عن ذلك بالفعل رئيس وزراء المملكة المتحدة في الأمم المتحدة الأسبوع الماضي، فإننا سنواصل الاضطلاع الكامل بمسؤولياتنا.

وفي ذلك السياق، اضطلعت الأمم المتحدة بدور هام وقيم، بتقديم الدعم المتواصل للمرحلة الانتقالية في العراق منذ سقوط النظام السابق عام ٢٠٠٣. وأثناء قيامها بعملها، مرت بأوقات حالكة وصعبة، لا سيما الهجوم المروع على فندق القناة في آب/أغسطس ٢٠٠٣، الذي أسفر عن مصرع سيرجيو فييرا دي ميلو و ٢١ من أفراد الأمم المتحدة. وإذ نقترب من الذكرى السنوية الرابعة لذلك الحادث المأساوي، نتقدم مرة أخرى بتعازينا لأسر أولئك الموظفين المخلصين ونعرب عن امتناننا للأمم المتحدة على التزامها الراسخ بمهمتها في العراق ولجميع الأفراد الآخرين الذي يعملون في الميدان يوما بعد يوم مع الأمم المتحدة.

وقد تم وصف الدور الأصلي لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤). وأحرزت البعثة تقدما في تحقيق الكثير مما ينطوي عليه هذا الدور، بدعمها للحكومة والشعب العراقيين. لكن من الواضح أنه، بينما تظل بعض المهام المنصوص عليها في تلك الولاية ضرورية، ثمة مهام أخرى قد استكملت. وما زالت هناك مهام غيرها ينبغي للأمم المتحدة القيام بها، غير أنه لم يتم التنصيص عليها. ومن بين تلك المهام الجديدة المنصوص عليها الآن في قرار اليوم، تود المملكة المتحدة تسليط الضوء على اضطلاع الأمم المتحدة بدور داعم لتعزيز المصالحة والحوار، وفي الوقت المناسب، تنفيذ برامج إعادة الإدماج، ومساعدة العراقيين على التصدي للتحديات المتبقية التي تندرج في إطار عنوان مراجعة الدستور وتنفيذ الأحكام الدستورية، وتيسير الحوار بين العراق، وجيرانه، والدول في المنطقة.

وعلاوة على تلك الأدوار السياسية، هناك تحديات إنسانية يمكن فيها للأمم المتحدة تقديم المساعدة داخل العراق وخارجه. وستواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور هام في مساعدة عملية الإصلاح الاقتصادي، وبناء القدرات، وإعادة الإعمار وتقديم الخدمات، والمساعدة على تنسيق جهود المانحين. كما ستسهم بقسطها في تعزيز حماية حقوق الإنسان والمساعدة على المضي قدما في الإصلاح القضائي والقانوني.

والمملكة المتحدة تدرك وتتشاطر تماما الشعور بالأهمية التي توليها الأمم المتحدة لأمن أفرادها داخل العراق. وهي تحترم الواجب المتمثل في تقديم الرعاية للأفراد الذين يتم نشرهم، وبالتالي تدعم خطط الأمين العام لبناء مرفق آمن متكامل داخل بغداد يمكن للأمم المتحدة انطلاقا منه الوفاء بالتزاماتها على الأمد الطويل. كما نأمل أن يكون بمقدور الأمم المتحدة عما قريب إعادة نشر فرقة في البصرة، حيث ستكون خبرتها مجدية لتقديم المساعدة في بناء القدرات في جنوب شرقي العراق.

وفي كل مهام الأمم المتحدة، من الحيوي أن يكون دورها متسقا ومنسقا داخليا ومع جهود الآخرين على حد سواء. وأشدد مرة أخرى على أن هدف بناء عراق ديمقراطي ومستقر يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال بذل جهد جماعي من طرف الجميع، وعبء تحقيق ذلك يجب أن يكون مشتركا.

وأود أن أشكركم شخصيا، سيدي، على كلماتكم الطيبة الموجهة إليّ في آخر حضور لي في هذه القاعة. وبعد إذنكم، أود أن أوجه كلمة إلى المجلس.

بداية، لقد كان من دواعي شرفي وامتيازي تمثيل المملكة المتحدة في الأمم المتحدة على مدى أزيد من أربع سنوات بغية الدفاع عن مواقف حكومتي وعرض أفكار المملكة المتحدة. وكانت هذه مهمة مثمرة. فبموجب الميثاق، يتحمل هذا المجلس المسؤولية المحددة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويشمل ذلك الأزمات، والصراعات الداخلية والإقليمية، وآفة الإرهاب، وحماية المدنيين، والتصدي للأخطار التي يمثلها انتشار الأسلحة، وغيرها. وهناك مهام لا تحصى.

ولا يمكن لمجلس الأمن أن يتهرب من مسؤولياته، بل إنه لا يفعل ذلك، وإن كانت تلك المهام صعبة. ومن جانب المملكة المتحدة، فإننا نسعى سعيا حثيثا للعمل على تحقيق التوصل إلى أفضل الحلول والنتائج. ويشكل توافق الآراء فيما بين جميع أعضاء المجلس نتيجة مرغوبا فيها جدا. فهو لن يؤدي إلا إلى تعزيز أثر قراراتنا، بيد أنه لا يكفي – وأقول هذا أيضا للأمين العام – اتخاذ القرارات وإصدار البيانات. فيجب علينا دائما العمل بغية التنفيذ في الميدان وإحداث أثر حقيقي في حياة الناس لتحقيق الأمن والسلام، لكن مع

التذكر أيضا بأن ذلك يتطلب إحراز تقدم مواز على المسارين السياسي والاقتصادي.

والتعاون فيما بين الزملاء والدول أمر حاسم، شأنه في ذلك شأن العلاقات الجيدة بين المجلس والأجهزة الأخرى التابعة للأمم المتحدة. وبالتالي، أود أن أشكر زملائي وبعثاتهم على تعاونهم وصداقتهم طوال هذه السنوات. كما أود أن أشكر أمانة المجلس، التي تدعمنا في عملنا، بمن فيها المترجمون والمترجمون الفوريون الذين يعملون في الخفاء على كل ما يقومون به، وبصورة أعم الأمين العام والأمانة العامة على ما يقومون به من عمل يوما بعد يوم، لا سيما خارج نيويورك.

وأخيرا، أخرج عن العرف، وأتقدم بشكري الخاص إلى أعضاء فريقي في بعثة المملكة المتحدة على كل ما قدموه من دعم وما قاموا به من مساع.

السيد شركين (روسيا) (تكلم بالروسية): أيَّد الاتحاد الروسي القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، المتخذ اليوم، بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وتوسيع نطاق أنشطتها. وخلال السنوات القليلة الماضية، لطالما أيدت روسيا أكبر مشاركة ممكنة للأمم المتحدة في عملية تسوية المسألة العراقية، من خلال الاستخدام الفعال لقدرات الوساطة المستقلة لديها للتغلب على الأزمة العسكرية والسياسية العميقة القائمة في العراق ودفع العملية السياسية في ذلك البلد قدماً. ومشروع القرار الذي اعتمد اليوم يعبر إلى حد كبير عن تصورنا لدور الأمم المتحدة في الشؤون العراقية.

ونحن نتوقع من بعثة الأمم المتحدة أن تتعامل بشكل أوسع الآن مع المشاكل السياسية والاجتماعية – الاقتصادية للعراق وأن تساعد الفصائل السياسية العراقية على إنجاز مهام تحقيق المصالحة الوطنية والوفاق الوطني، حفاظاً على استقلال الدولة ووحدتها وسلامة أراضيها. ونأمل أن تصبح بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بعد أن أوكلت إليها صلاحيات جديدة، عنصراً ملموساً في الدبلوماسية الإقليمية، لتهيئة مناخ مؤات لعودة الأمور إلى طبيعتها في العراق.

وبالطبع، لا بد من كفالة تعزيز قدرة الأمم المتحدة في العراق من خلال الإجراءات الأمنية الملائمة. ويجب أن تلقى بعثة الأمم المتحدة العون والمساعدة في ذلك من القوة المتعددة الجنسيات والجيش والشرطة في العراق.

ولن يتسنى لهذه البعثة إنجاز المهمة المناطة بها بنجاح إلا ذا كانت الحكومة العراقية في وضع يمكنها من العمل من أجل تحقيق السلام في البلد وإعادته إلى طريق الاستقرار والتنمية.

ولا بد من مشاركة أكبر من المجتمع الدولي من أجل تسوية الأزمة العراقية. وقد اتخذت الخطوات الأولى في هذا الاتجاه في مؤتمر شرم الشيخ والعمل الذي بدأ للتو في إطار الفريق العامل الإقليمي. ونرى أن الاقتراح الروسي المعروف والداعي إلى عقد اجتماع دولي موسع وشامل بشأن المسائل العراقية يتفق تماماً مع متطلبات تحقيق تسوية معجَّلة للمشكلة العراقية.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يؤيد الوفد الصيني قرار مجلس الأمن ١٧٧٠ (٢٠٠٧) ويثني عليه. إن هذا القرار بالغ الأهمية لكل من العراق والأمم المتحدة. وخلال السنوات الأربع الماضية، دأب مجلس الأمن على استعراض آفاق التسوية العراقية بانتظام، يحدوه الأمل في القيام بدوره الواجب في تسوية الأزمة في المنطقة الساخنة تلك. وفي هذه المرة، تحقق تقدم ملحوظ في العملية السياسية.

ولكن، في مجالات أخرى، ولاسيما في القطاع الأمني، ما زالت هناك تحديات خطيرة. والمجتمع الدولي يشعر

بقلق بالغ إزاء الحالة. فتحقيق الاستقرار والهدوء في أقرب وقت ممكن أمر أساسي للتسوية العراقية. كما أنه الأمل المشترك للشعب العراقي، إلى جانب ما له من أثر على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط برمته.

وما فتئت الصين تعتبر أن مفتاح الحل الأمثل والسليم للمسألة العراقية يكمن في وجود عراق يحكمه العراقيون. ولا يمكن أن يتحقق ذلك، بالطبع، بدون مساعدة جدية من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي.

ومجلس الأمن، باتخاذه القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧)، قد عهد إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بمسؤوليات جديدة، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى العراق في القيام بعملية المصالحة الوطنية، وتشجيع الحوار الإقليمي، وتنسيق إعادة البناء الاقتصادي، وتكثيف المساعدة الإنسانية. والتاريخ يبين أن لدى الأمم المتحدة ميزة نسبية وخبرة غزيرة في تلك الميادين، وأن الأمم المتحدة أمامها عمل كثير. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن اضطلاع بعثة الأمم المتحدة بدور في ذلك البلد هو عملية تدريجية، وأن هذه العملية تتوقف أيضاً على تضافر عوامل كثيرة أخرى.

ويحدونا الأمل في أن تقدم الحكومة العراقية والقوة المتعددة الجنسيات للأمم المتحدة الضمانات الأمنية الضرورية لتمكين بعثة الأمم المتحدة من إنجاز المهمة التي كلفها المجلس بها. ونأمل كذلك أن تؤيد الأطراف المعنية الأمم المتحدة بفعالية في جهودها، وأن تهيئ الظروف المؤاتية لاضطلاع الأمم المتحدة بدورها.

وما برحت الصين حكومة وشعباً تتابع الحالة في العراق عن كثب. وما زلنا نعتبر أنه لا بد من الحفاظ على سيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية، ولطالما شجعنا الشعب العراقي على تغليب مصالحه الوطنية الطويلة الأجل، وتعزيز وحدته وتجاوز الصعاب التي يواجهها في عملية إعادة البناء الوطني. والصين ستواصل دعم العراق في عملية إعادة البناء، ونأمل أن يمضي هذا البلد الذي تضرر بفعل الحرب على طريق السلام والاستقرار والتنمية في أقرب وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل فرنسا، السيد جان – موريس ريبير. وبالنيابة عن المجلس، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بالسفير ريبير الذي ينضم إلينا اليوم بصفته الممثل الدائم الجديد لفرنسا لدى الأمم المتحدة. وأعضاء المجلس الآخرون، وأنا شخصياً، نتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على كلمات الترحيب. وإنه من دواعي اعتزازي أن أمثل فرنسا في هذا المجلس الذي يضطلع بدور بالغ الأهمية. وسوف تجدونني، أنتم وسائر زملائي الآخرين هنا مستعداً للإصغاء والتعاون. وبالنيابة عن الوفد الفرنسي برمته، أود أن أعرب عن مشاعر صداقتنا لإمير جونز باري وعن تقديرنا للعمل الرائع الذي اضطلع به في المجلس، ممثلاً لمصالح المملكة المتحدة، البلد العزيز على قلب فرنسا والشعب الفرنسي، ومدافعاً عن تلك المصالح.

وعودة إلى الموضوع الذي ينظر فيه المجلس اليوم، أود أن أشيد بما يتحلى به جميع العاملين في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من شجاعة وبما قاموا به من عمل مشهود في ظروف صعبة بشكل خاص. والوفاة المفجعة لسيرجيو فييرا دي ميلو ورفاقه، التي أشار إليها العديد من زملائي، تبين طبيعة الظروف التي تعمل فيها الأمم المتحدة في العراق.

وفي حضور الأمين العام، أود أيضاً أن أتوجه بالشكر الحار إلى ممثله الخاص في العراق، السيد قاضي، الذي تنتهي مهمته بعد أن بذل الكثير من الجهد من أجل دفع العملية السياسية للمصالحة الوطنية قدماً.

ما زالت الحالة في العراق مبعث قلق بالغ من جوانب عديدة. أولاً، على الصعيد الأمني، ما زال العنف يعصف بالعراق، وما زال الشعب العراقي يدفع ثمناً فادحاً للغاية في ذلك الصدد. ثانياً، على الصعيد الإنساني، ينبغي للحالة التي أدت إليها الأعداد المتزايدة من النازحين واللاجئين أن تسترعي انتباهنا. فتلك الحالة تشكل تهديداً خطيراً للعراق وللاستقرار الإقليمي.

وفي مواجهة تلك الأوضاع، علينا الآن وأكثر من أي وقت مضى أن نعمل معاً من أجل إيجاد الحلول. وبالطبع، لا بد أن يكون الشعب العراقي في طليعة البحث عن تلك الحلول. ومفتاح ذلك، كما نعرف، يكمن في عملية مصالحة وطنية حقيقية، ويجب أن تكون شاملة قدر الإمكان بحيث تُعزل بموجبها القوى التي تسعى إلى سقوط العراق.

ولا بد أيضاً أن تبذل دول المنطقة جهوداً. ومؤتمر شرم الشيخ المعقود في ٤ أيار/مايو كان خطوة مفيدة في ذلك الاتجاه، لأنه سمح بالتفاف البلدان المجاورة معاً حول مبادئ هامة مثل استقرار العراق ووحدته ورفض التدخل في شؤونه الداخلية. والأفرقة العاملة الثلاثة التي أنشأها المؤتمر قد عقد كل منها اجتماعه الأول بالفعل. وينبغي الحفاظ على ذلك الزخم وتعزيزه ويجب أن يفضي إلى إجراءات ملموسة.

أخيراً – وهذا هو الغرض من جلسة اليوم – ينبغي للمجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، أن يعزز جهوده دعماً للزخم الداخلي والإقليمي الحالي. وهذا هو محور التزام الأمم المتحدة، التي ما زالت تضطلع بدور هام في عملية إعادة بناء العراق في ظروف بالغة الصعوبة. وما فتئت فرنسا تؤيد تعزيز دور الأمم المتحدة في العراق، بحيث يأخذ في الاعتبار العقبات المتصلة بالحالة على أرض الواقع وضرورة ضمان أمن موظفي الأمم المتحدة في الميدان.

ونأمل أن يشمل هذا التعزيز مختلف مجالات تدخل الأمم المتحدة في العراق. إنني أفكر في الإجراءات التي يمكن اتخاذها في المجال السياسي للإسهام في عملية الحوار والمصالحة الوطنية، وكذلك في كل شيء يمكن عمله لتخفيف حدة الحالة الإنسانية. وأذكّر في هذا الصدد بمسؤولية الحكومة العراقية عن حماية السكان المتضررين، وكذلك الأمم المتحدة والموظفين المرتبطين بها. وأخيرا، على الصعيد الاقتصادي، أفكر في تنفيذ العهد الدولي مع العراق وأنشطة تنسيق المساعدة الإنسانية لإعادة إعمار العراق.

إن النص الذي اعتمده المجلس اليوم يمكّننا من إحراز تقدم في ذلك الاتجاه. ولذلك صوتت فرنسا مؤيدة له وترحب بتأييد المجلس له بالإجماع.

السيد النصر (قطر): أود بداية الترحيب بالأمين العام وأشكره على بيانه.

لقد صوّت وفد بلادي مؤيدا هذا القرار لاقتناعنا بأهمية تضافر الجهود الدولية من أجل تحقيق استقرار العراق لما فيه مصلحة الشعب العراقي الذي يعاني جراء أعمال العنف اليومية، وأثر ذلك على استقرار المنطقة بأكملها، مما يعني أن لدولة قطر رغبة صادقة في استقرار وازدهار هذا البلد بحكم موقعنا الجغرافي والروابط التاريخية والاجتماعية التي تربطنا مع العراق الشقيق.

لذلك فإننا نشدد على أهمية العمل على تنفيذ القرار بتعاون وثيق مع العراق ودون إخلال بالمسؤولية التي لا تزال على عاتق قوات التحالف الموجودة في العراق الآن، والتي لا تزال عليها مسؤوليات لضمان الأمن والاستقرار في البلاد بحكم القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب.

إننا هنا نولي أهمية كبيرة لضرورة عدم تعريض المدنيين للخطر خلال القيام بالأعمال العسكرية وغيرها من

العمليات الأخرى لكي لا يصبح الشعب العراقي بين مطرقة الإرهاب وسندان الأعمال المضادة. ويجب أن يدرك المجتمع الدولي أنه لا بديل عن دعم العراق لإعادة بناء مؤسساته وسيادته على أراضيه وإدارة شؤونه بالتزامن مع نيله حقوقه كافة دون تدخل في شؤونه الداخلية.

بعيدا عن الخطابات الرسمية، أود أن أنتهز هذه الفرصة التي نجتمع فيها للمرة الأخيرة بحضور صديقنا السفير جونز باري، ممثل المملكة المتحدة، لكي أتمنى له كل التوفيق والنجاح بعد مغادرتنا. ولقد كان من دواعي سرورنا في وفد دولة قطر أن ننخرط معه ومع أعضاء وفده في أعمال هامة كنا دوما نتمكّن من تناولها بتوازن ومهنية للتوصل إلى توافق في الآراء.

ومن جهة أخرى، أود الترحيب بسعادة السفير جان - موريس ريبير، ممثل فرنسا الدائم. ونحن متأكدون من أننا سنتمكّن من العمل معه في ظل تعاون تام ومثمر، ونتمنى له التوفيق في مهمته.

السيد مانتوفاني (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر الأمين العام على مشاركته في جلستنا اليوم. كما يسرني أن أشيد بالسفير جونز باري لتفانيه الشديد في أعمال الأمم المتحدة على مدى السنوات الأربع الماضية، وأن أرحب أيضا بالسفير ريبير في الأمم المتحدة وفي المجلس.

لقد قدمت إيطاليا هذا القرار، الذي نعتقد أنه يوفر لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق الولاية الأقوى التي تحتاجها للقيام بمهامها الهامة من أجل الشعب العراقي بعد الانتهاء من العملية المبينة في القرار ١٥٤٦ (٢٠٠٤)، وبذلك تطلق عنصرا أساسيا في الدعم المطلوب بشدة من المجتمع الدولي للعراق.

وهناك عدة عناصر في القرار الحالي نعتقد أنها مهمة. العنصر الأول هو أنه يسلّم بالسيادة الكاملة للعراق وبوجود حكومة قائمة على الدستور. هذا أمر مهم، ونحن مقتنعون بأن حل مشاكل العراق يكمن أولا وأخيرا في أيدي الشعب العراقي والحكومة العراقية. ثانيا، يضع القرار ولاية أوسع لبعثة الأمم المتحدة، وهي ولاية تغطي جميع مجالات العمل التي نعتقد أنها ذات صلة، وهي بذلك تمكّن البعثة من أداء دور مركزي.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على جميع موظفي الأمم المتحدة في البعثة، المحليين والدوليين معا، وعلى الممثل الخاص للأمين العام، السفير قاضي، للعمل الهام والمتميز الذي يقومون به في العراق من خلال مهنيتهم العالية والتزامهم الشخصي في مواجهة حالة صعبة ومخاطر شخصية كبيرة.

السيد كليب (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أشارك الآخرين في الترحيب بالأمين العام وشكره على بيانه.

بعد سنوات من المشقة، بما في ذلك العيش في خضوع لعقوبات قاسية، يستحق الشعب العراقي السلم والاستقرار والتقدم. ولذلك يرى وفد بلادي أنه ينبغي للحكومة العراقية، بالتعاون مع المجتمع الدولي، أن تضاعف جهودها لإيجاد حل قابل للتطبيق ويضمن الاستقرار والأمن في البلاد.

لقد نجمت أيضا عن الظروف الأمنية الحالية في العراق عواقب إنسانية خطيرة. فأصبحت مشكلة اللاجئين العراقيين والمشردين داخليا واحدة من أكبر الأزمات الإنسانية العالمية وأسرعها انتشارا، ولكنها أقل الأزمات في المعرفة بها.

ورغم أن استعادة الأمن أمر عاجل من المهم أيضا للغاية معالجة هذا الخلاف القائم على أساس العرق والدين. إن الوحدة أمر حيوي لتحقيق السلام في العراق. ولذلك

نعتقد أن على العراقيين أن يوحدوا صفوفهم على جميع المستويات وأن ينحوا كل خلافاتهم جانبا وأن يعملوا معا للتصدي للتحديات التي لا تزال تواجه البلاد.

ولا يمكن للعراق أن يسير وحده في اعتناق التحول من أجل التصدي للتحديات المقبلة والتي لا تحصى؛ بل يحتاج إلى شراكة ودعم من مختلف الجهات. لذلك فإن دور ومساهمات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق أمر أساسي في مساعدة العراقيين على تحقيق أهدافهم. ومن ثم يؤيد وفد بلادي تمديد ولايتها وإضافة مسؤوليات جديدة على مهامها. ولذلك صوتنا مؤيدين القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد البياتي (العراق) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على حضوره وبيانه وجهوده لمساعدة ومعاونة العراق والشعب العراقي.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة الهامة، والتي اعتمد فيها المجلس القرار ١٧٧٠ (٢٠٠٧) بشأن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لمدة عام آخر. ويوسع هذا القرار ولاية البعثة آخذا في الاعتبار تطورات جديدة، وخصوصا بعد اجتماع بغداد لدول الجوار الذي عُقد في ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٧، وفي أعقاب إطلاق العهد الدولي مع العراق في ٣ آذار/مارس ٢٠٠٧، وكذلك مؤتمر شرم الشيخ الموسع الذي عُقد في مصر في ٤ أيار/مايو ٢٠٠٧.

كلنا نعلم أن حكومة العراق تواجه حاليا تحديات عديدة، لا سيما على الصعيد الوطني والإقليمي والإنساني. والقضية التي تكتسي أهمية رئيسية على الصعيد الوطني هي قضية الحوار والمصالحة، التي تقتضي استعراضا للقوانين الخلافية والدستور وإقرار قانون الهيدروكربونات وغيرها من القضايا المتنازع عليها. ونحن حريصون على السير في هذا الاتجاه، محاولين اجتياز جميع العقبات بكل الوسائل الممكنة.

أما على الصعيد الإقليمي، فنرى أن عقد الاجتماعين الموسعين مع البلدان المجاورة في بغداد وفي شرم الشيخ، وإنشاء اللجان الثلاث، أي اللجان المعنية بكل من الطاقة والأمن واللاجئين، يفرضان عددا من الالتزامات على البلدان المجاورة. وأهم هذه الالتزامات هو مساعدة العراق وشعبه في التغلب على المصاعب التي يواجهها، خاصة فيما يتعلق بإعادة الإعمار، والحالة الإنسانية للعراقيين المقيمين في البلدان المستقبلة، وإحلال الأمن والاستقرار، ومكافحة الإرهاب.

وعلى الصعيد الإنساني، إن ظروف العراق الحالية ومحاولات الإرهابيين المستمرة تأجيج نيران الصراع الطائفي تؤثران تأثيرا سلبيا على الحالة الإنسانية، مما يؤدي إلى زيادة عدد المشردين داخليا وإلى تدفق اللاجئين العراقيين إلى بعض البلدان في المنطقة. ونعرب عن شكرنا للبلدان التي تبدي السخاء وكرم الضيافة نحوهم. لقد أوجدت هذه الحالات مسؤولية وطنية وإقليمية ودولية عن تنسيق المساعدات وإيصالها إلى كل من هم بحاجة إليها.

وندرك أنه لابد من تصدي كل من الحكومة العراقية والشعب العراقي لهذه التحديات. وتعمل حكومة العراق جاهدة على الوفاء بهذه المسؤولية والمضي في جهودها رغم جميع الصعوبات. وبينما ندرك أن هذه مسؤولية وطنية من حيث المبدأ، فإنه ليس بوسعنا تحقيقها بدون مساعدة من المجتمع الدولي، ممثلا في الأمم المتحدة، ولا سيما بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وطيلة سنوات ثلاث، وقفت البعثة إلى جانب الشعب العراقي والحكومات العراقية المتعاقبة خلال هذه المدة، وخاصة الحكومة الوطنية الحالية المنتخبة على نحو ديمقراطي ودستوري. كما أنها وقفت إلى

جانب العراق حين طلب إليها ذلك وحققت إنجازات هائلة بالتعاون والتنسيق مع حكومة العراق.

ونتطلع الآن إلى قيام البعثة بدور أكبر من ذلك، تمشيا مع الولاية الموسعة المحددة في القرار الذي اتخذه المجلس اليوم. ونؤكد مجددا حاجة كل من حكومة العراق وشعبه إلى تلك المساعدة. وكما أشار سعادة وزير خارجية العراق في رسالته الموجهة إلى الأمين العام في ٦ آب/أغسطس ٢٠٠٧:

"إن المرحلة القادمة، وبما تقتضيه مصلحة العراق، تتطلب توسيع دور هذه البعثة وتفعيله على المسارين الإنساني والسياسي، داخليا وإقليميا وعودة الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة إلى العمل في العراق لإعادة الإعمار والاستقرار والمساهمة في تنسيق وإيصال المساعدات الإنسانية بموجب الالتزامات المنصوص عليها في الميثاق والبدء بحملات شاملة لمعالجة التدهور الحاصل في البنية التحتية، حسب اختصاص كل منها". (S/2007/481، المرفق)

ومن ثم فإننا نواصل تأكيدنا مجددا على أنه ما زال للبعثة دور نشيط جدا تؤديه في مساعدتنا على بلوغ الأهداف التي نسعى إليها من أجل بناء عراق منتج ومزدهر يعيش في سلام مع نفسه ومع جيرانه ومع العالم.

وأود أن أتوجه بالشكر إلى جميع أعضاء مجلس الأمن، وخاصة إلى مقدمي قرار اليوم، على تفهمهم للحالة في العراق وعلى ما يقدمونه من عون ومساعدة.

وقبل أن أختتم، أود أيضا أن أعرب عن صادق شكري وتقديري لسعادة السفير إمير جونز باري، بما أن اليوم هو آخر يوم لمشاركته في مجلس الأمن، على ما قام به من عمل ممتاز وعلى ما قدمه من مساعدة للعراق وللشعب العراقي. وأرجو له كل التوفيق في حياته الشخصية والمهنية في المستقبل.

وختاما أود أن أرحب بممثل فرنسا السفير جان – موريس ريبير. ونتطلع إلى العمل معه في خدمة بلدينا الصديقين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): لا يوجد في قائمتي متكلمون آخرون. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٢٥.